

مقارنة بين تجارب بعض جامعات الدول في مواثيق أخلاقيات المهنة الجامعية

A Comparison in experiences of some Universities of the world in the Charters of Ethics and Deontology

شامي بغدادي¹، سليمي وليد²

¹جامعة الجزائر 1 - (الجزائر) b.chambi@univ-alger.dz

²جامعة الجزائر 1 - (الجزائر) - slimiali.16@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/31

تاريخ القبول: 2023/03/02

تاريخ نشر المقال: مارس/2023

ملخص:

القواعد المتعلقة بالآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية موثقة في الجزائر، لكن مدى الالتزام بهذه القواعد هو الإشكال. مجلس الآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية قام بمجهودات جبارة لدراسة الوضع الحالي للأسرة الجامعية والجامعة ككل وقام أيضا بوضع مشاريع، منها مشروع نظام داخلي موحد لكل الجامعات، وميثاق أخلاقيات المهنة المحين في 2021 والمصادق عليه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. من حيث الالتزام روحا ومعنويا بهذه القواعد من طرف الأسرة الجامعية يعد الإشكال الحقيقي، اللامبالاة بالميثاق، سلوكيات غير حضارية من طرف بعض الطلبة والأساتذة وحتى بعض الإداريين، عدم قراءة الميثاق والتوقيع عليه مع انه هناك باب رابع كملحق يجب التوقيع عليه، اذ لم يتم التوقيع عليه لحد الآن من طرف اي عضو من الأسرة الجامعية، التوقيع لا يكون بالحبر فقط والإجبار، التوقيع الروحي والمعنوي والتفهم أن التقيد بهذه القواعد هو الذي سيرفع من قيمة الجامعة الجزائرية ويجعلها تصنف مع احسن الجامعات المصنفة في العالم ومن ثم ازدهار المجتمع والوطن .

الكلمات المفتاحية: إمضاء ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية، مقارنة مواثيق الدول في أخلاقيات المهنة والآداب الجامعية، المجلس الوطني لأخلاقيات وآداب المهنة الجامعية

Abstract:

Rules related to ethics and deontology in university are enacted in Algeria. But the degree of respect accorded to these rules is the first major problem. Council of deontology and ethics did an awesome job by studying the current situation of the faculties in Algeria, and gave some resolutions and enacted a Charter of Deontology and Ethics , even suggested a project for the general order in the university. But not too much members in the University family signed the Charter annexes. The Signature must be spiritual and not only ink on paper. the classement of the universities are related directly to the respect of those charters, aim of study is based on what the States did in this domain to enforce the respect of these charters and what are the legal procedures to it.

Keywords: Charter of Deontology and Ethics, Signature of the Charter, Council of Ethics

المقدمة:

الأخلاق ضرورة من ضرورات الحياة المتحضرة، ومتطلباً أساسياً لتنظيم المجتمع واستقراره وغيابها يعني غلبة شريعة الغاب حيث " القوة هي الحق " وليس " الحق هو القوة ". والجامعة على وجه الخصوص كمؤسسة ذات دور تعليمي وتنويري وتربوي مسئولة عن نشر الأخلاق ليس فقط في ممارساتها وإنما أيضاً في سياساتها وفي كل ما تدعو إليه. فالجامعة مسئولة عن الالتزام الخلقي في الأداء، ومسئولة أيضاً عن تنمية الالتزام الخلقي بين الطلاب.

ولما كانت الجامعة معنية أساساً ببناء البشر وتحسين ظروف الإنسان، فهي في المقام الأول منظمة أخلاقية، تعنى بالبناء العلمي والخلقي للطلاب، وعليها بالتالي أن تحرص على تنمية بيئة أخلاقية في التنظيم وإلا عجزت عن النهوض برسالتها، فلا انفصال بين تحقيق رسالة الجامعة وبين التزامها بالأخلاق، ولا يتصور منطقياً الزعم بأن الجامعة نجحت في تخريج الكوادر وإجراء البحوث في حين أن سلوكياتها وسلوكيات أعضائها غير منسجمة مع الأخلاق لذلك فمن الضروري أيضاً أن تعرف على مواصفات البيئة الأخلاقية في الجامعة ومن هذه المواصفات الوعي الخلقي وتحمل الأساتذة لمسئولياتهم الأخلاقية.

ومن الضروري أن نتفق أولاً على تعريف مبسط لماهية الأخلاق ودور الجامعة كمنظمة أخلاقية، وبناءً على ذلك فإنه من الممكن أن نعرف الأخلاق على أنها أن تعرف ما هو التصرف الصحيح وما هو التصرف الخطأ ثم أن تفعل ما هو صحيح.

بعض شبه الأساتذة للأسف اليوم غابت عنهم أخلاقيات المهنة وحطموا الكفاءات ومنها المجتمع والاقتصاد. بدون ذكر موضوع آخر وان لم نقل أهما وهو السرقات العلمية ونسب الأقوال بدون ذكر مصدرها زعموا منهم أنها أقوالهم¹. نهيك عن الاستبيانات والشكاوى التي تصل يومياً إلى عمداء الجامعات والكليات وحتى وزارة التعليم العالي ومجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية عن الكثير من الخروقات سواء من طرف الأساتذة أو الطلبة أو حتى بعض التجاوزات والانحرافات لدى بعض أشباه أعوان الإدارة في الجامعة وانتهاك خارق للميثاق الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية والقوانين ذات الصلة. فالسؤال اليوم الذي يمكن طرحه بخصوص المحور الثالث للملتقى :

الميثاق الصادر في 2021 بخصوص آداب وأخلاقيات المهنة هو كافي من حيث القواعد القانونية لتنظيم هذا المجال أم يحتاج دائماً لتحسين ومقارنة مع خبرة دول مجاورة أو الدول الغربية، وهل يرقى إلى المعايير الدولية؟

أسئلة أخرى يمكن طرحها: هل إطلع أو علم جل أعضاء الأسرة الجامعية على أنه هناك ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية صادر في 2010 ومعدل ومتمم في 2021 جوان في نسخة جديدة تمت

المصادقة عليها من طرف مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؟ وإن كان كذلك ما مدى إلزامية تطبيق هذا الميثاق في الوسط الجامعي مع أنه هناك ملحقات بالميثاق يجب التوقيع عليها من طرف الأساتذة والطلبة فهل تم التوقيع عليها ؟

التي جامعتها تحتل المراكز الأولى في العالم وربما يعود هذا إلى ضمان الجودة الذي يكون مكفول باحترام قواعد أخلاقيات المهنة. كيف يمكننا إقتراح منظومة وحلول أكثر صرامة إن لم ينفع ميثاق أخلاقيات المهنة 2021 في تجسيد آداب وأخلاقيات المهنة في الوسط الجامعي ؟ هل تصنيف الجامعات في العالم عامة والدول العربية وإفريقيا خاصة له علاقة بموائيق وما مدى الإلتزام بهذه الموائيق الجامعية لأخلاقيات المهنة الجامعية ؟

ما الذي تغير بين ميثاق 2010 وميثاق 2021 ؟ بخصوص أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي اليوم السؤال الذي يجب طرحه هو هل عندنا أحسن ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي من حيث القواعد أو ما مدى درجة الإلتزام أعضاء هيئة التدريس الجامعي بهذه الموائيق ؟.

المناهج المستعملة :

1. المنهج الوصفي التحليلي، لأننا بصدد دراسة ظاهرة ألا و هي أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية كميثاق أصبح غير محترم من طرف الكثير من الموظفين ومنه تدني مستوى الجامعة الجزائرية.
2. المنهج المقارن: تم إستعمال هذا المنهج للمقارنة بين مختلف الموائيق العربية والغربية بخصوص أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية ومن تم إقتراح ما الذي ينقص الميثاق الجزائري.

أهداف الدراسة :

- المقارنة بين ميثاق 2010 و ميثاق 2021 لرؤية ما الجديد الذي أتى به هذا الميثاق .
- دراسة الآليات التي من خلالها يمكن فرض إحترام ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.
- المقارنة بين مختلف موائيق الدول لتقديم إقتراحات لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجزائري.

أهمية الدراسة :

- التعريف بميثاق آداب و أخلاقيات المهنة للطلاب و ما الإلتزامات التي تقع على الأستاذ وحتى الموظف الإداري .
- مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجزائري يمكن من خلال هذه الدراسة ان يعرف ما الذي عملوه الدول في موائيق آداب و أخلاقيات المهنة .

2. مشروع ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في الجزائر

1.2 نشأة فكرة مشروع آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في الجزائر

يرجع التساؤل الأخلاقي في سياق الجامعة الجزائرية إلى التسعينات من القرن الماضي، والذي اتسم بالاضطرابات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق، لم ينجح مشروع مرسوم تم اقتراحه سنة 1993 لإنشاء مجلس لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، والذي كان من المقرر أن يرأسه وزير التعليم العالي، خلافاً لمدونة الأخلاقيات الطبية الصادرة سنة 1992.

لقد تم بالفعل، خلال التسعينيات وفي سياق العنف وضعف الدولة والأزمة العميقة لنظام القيم وضع مدونة وإنشاء لجنة للآداب والأخلاقيات الجامعية.

تم وضع تلك المدونة عام 1993 (مادة 43)، ولكن لم يتم نشرها في الجريدة الرسمية وبالتالي بقيت مجرد مشروع أولي وباعتبارها وثيقة مرجعية فإنه يجب أن ينظر إليها على أنها معلم هام في عملية أخلقة الوظيفة الجامعية ومهنتها.

وبالنظر إلى فترة الجامعة الجزائرية آنذاك ونواقصها العديدة بسبب الخطب والممارسات الديماغوجية وكذلك لمكون الهيئة التدريسية بكتلتها الكبيرة من المساعدين، تدعو المذكرة التفسيرية للوثيقة المذكورة إلى "أن ممارسة وظيفة ذات طابع علمي يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعلى المعايير الأخلاقية". يقر الإجماع العالمي حول دور المؤسسة الجامعية ووظائفها ومهامها "أن هناك ثلاثة أشياء تتدرج تحت نشاط مؤسسات التعليم العالي، وهي التدريس والبحث وخدمة المجتمع".

لقد أوضح الإعلان العالمي لليونسكو الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1998، والمصادق عليه سنة 2009 هذه المهام الأساسية بشكل مفصل. من المفيد الملاحظة، بعد التذكير "بمهام ووظائف التعليم العالي"، أن هذا الإعلان العالمي يوصي على الفور مؤسسات التعليم العالي والأسرة الجامعية بما يلي:

أ- "... إخضاع جميع أنشطتها لمتطلبات الأخلاق والصرامة العلمية والفكرية؛

ب- القدرة على التعبير عن نفسها بشأن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية في استقلالية ومسؤولية كاملة، وممارسة نوع من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع لمساعدته على التفكير والفهم والعمل.

ج - التمتع بالحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي دون قيود كمجموعة من الحقوق والواجبات مع كونهم مسؤولين وخاضعين للمساءلة تجاه المجتمع².

فوائد الالتزام بأخلاقيات المهنة في الجامعة³

بين الكبيسي (2012) عدداً من فوائد الالتزام الأخلاقي في الجامعة:

1 - الالتزام بأخلاقيات المهنة يسهم في شيوع الرضا الاجتماعي بين غالبية أفراد المجتمع.

- 2 -وجود ميثاق أخلاقي تلتزم به الجامعة يكون بمثابة دليل ومرجع يسترشد به الأفراد عند تصرفاتهم وعند حدوث الخلافات والنزاعات.
- 3 -الالتزام الأخلاقي بالجامعة يؤمنها ضد المخاطر بدرجة كبيرة؛ من حيث الالتزام بالشرعية؛ والالتزام بالنظام؛ والابتعاد عن المخالفات.
- 4 -إدارة أخلاقية المهنة بكفاءة تشعر الأساتذة بالثقة بالنفس؛ وتزيد من الروح المعنوية؛ وبالتالي زيادة الإنتاجية.

مظاهر القصور في الاهتمام بأخلاقيات مهنة التعليم⁴

إن المتابع لواقع التربية يلاحظ وجود قصور في الاهتمام بأخلاقيات مهنة التعليم في مؤسسات المجتمع التربوية؛ واقتصر اهتمامها على نقل المعلومات من مصادر محددة إلى المتعلمين؛ مما أدى إلى ظهور بعض السلبيات منها:

- 1 -ضعف وعي المعلم برسالة التعليم.
- 2 -تفشي ظاهرة الغش في الاختبارات بين الطلاب.
- 3 -ضعف التأهيل المهني التربوي للمعلم.
- 4 -ضعف عناية المعلم بتنمية الجانب الخلقى لدى طلابه.

2.2 مقارنة بين ميثاق 2010 و 2021

مقارنة بين ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بين 2010 و 2021 طبعا عملت مقارنة شخصية بين الميثاقين، كما أخذت قليلا مقارنة أستاذي عضو مجلس أخلاقيات المهنة والآداب، الأستاذ شريف بن ناجي. أول شيء عند إطلاعنا على ميثاق 2010 (مجلس آداب وأخلاقيات المهنة 2004 هو الذي أصدر هذه النسخة)⁵. وميثاق 2021 (مجلس آداب وأخلاقيات المهنة 2019 هو الذي أصدر هذه النسخة) نرى أن الفرق واضح بين الميثاقين، إذ أن النسخة الأولى 2010 ناقصة من حيث التنظيم والفهرسة والتبويب إذ وجدنا النسخة الأولى تتكلم في حدود 10 صفحات عامة عن واجبات وحقوق الأساتذة الباحثين والطلبة بعض الشيء ولا تعطي أهمية كبرى للإداريين ويتكون الميثاق من الديباجة، المبادئ الأساسية لميثاق آداب وأخلاقيات المهنة، الحقوق والالتزامات (أساتذة، طلبة في حدود خمس صفحات، الإداريين في حدود صفحة أو صفحتين) في حين النسخة المحينة 2021 تتكلم في حدود 20 صفحة (4 محاور أو أبواب أو تقسيمات) مقسمة جيدا، ديباجة، الأسس الأخلاقية، قواعد الآداب، الأخطاء والعقوبات، التوقيعات.⁶

إن الحاجة إلى تحديث وإثراء هذه الوثيقة الهامة تملحها أيضا الرغبة في الارتقاء بالجامعة الجزائرية إلى مستوى المعايير الدولية، حيث لا جدال في أن "الجامعة والعالمية تأتي من نفس الجذر".⁷

ماذا نعني بالأخلاقيات والآداب؟

الأخلاقيات هي "... التفكير الذي يحل عمل الإنسان فيما يتعلق بالقيم والمعايير الأخلاقية ويهتم بالشخص وروحه وبعلاقته بالشخص الآخر وبالمجتمع". الأخلاق تحدد وتحفز الإجراءات من أجل أداء جيد.

الآداب ذات "...هدف عملي، فهي تعترزم، من أجل ممارسة مهنية معينة (...). إرساء دعامة مشتركة من القواعد والتوصيات والإجراءات (...).". بحيث تهدف الى تنظيم أنشطة المهنة وبالتالي تشكل مدونة لقواعد حسن السلوك التي تحدد الهوية المهنية.

فيما يتعلق بقواعد الآداب، فإنها تشكل رسمياً الجزء الأساسي من الميثاق المعدل و الموسع. لدرجة أن هذه الوثيقة تستحق بشدة عنوان "ميثاق الآداب و الأخلاقيات الجامعية".

علاوة على ذلك، على عكس النسخة الأولى لعام 2010 التي كانت مقتصرة على "المهنة الجامعية"، فإن هذا الميثاق يميل إلى أن يكون شاملاً من حيث أنه يهدف إلى تذكير جميع مكونات الأسرة الجامعية (الأساتذة في المؤسسات العامة وحتى الخاصة والباحثون والطلاب والموظفون الإداريون والفتيون الدائمون أو المتعاقدون، دون أن ننسى جميع الإطارات) حقوقهم و خاصة واجباتهم، حيث أنه من الصحيح أن "الواجب هو الذي ينشأ الحق" فهو ميثاق شامل فهي تتعلق بمؤسسات التعليم العامة والخاصة كذلك عكس ميثاق 2010.

أخيراً تم إثراء هذا الميثاق بمحور يحمل تذكيراً (حتى لا ينسى أحد!)، بالأخطاء والعقوبات ذات الصلة، فيما يتعلق بكل مكون من مكونات الأسرة الجامعية وتجدر الإشارة إلى أن العقوبات المنصوص عليها في هذا الميثاق تتعلق بشكل أكبر بعدم الإمتثال للقواعد الأخلاقية والقانونية أكثر من ارتباطها بانتهاك المبادئ الأخلاقية. العقوبات المذكورة لغرض بيداغوجي أساساً هي من ثلاثة أنواع : بيداغوجية، إدارية وجنائية.⁸

مدى إلزامية الوثيقة ومدى إلزام الأساتذة، الطلبة والإداريين بهذه الوثيقة (الملحق).. التوقيع.. من المؤكد أن وجود أحكام جزائية في هذا النوع من الميثاق قد يكون مفاجئاً هذا الأخير هو في الواقع جزء من القانون الملزم في حين أن قواعد الآداب والأخلاقيات تقع تقليدياً تحت القانون غير الملزم.⁹ ومع ذلك، مع مراعاة الوظيفة التعليمية للميثاق، اعتبر المجلس الوطني أنه من المناسب تذكير جميع أعضاء الأسرة الجامعية ليس فقط بواجباتهم ولكن أيضاً بالتزاماتهم، ولا سيما تلك التي تؤدي الى عقوبة جزائية. هذا التذكير بالأخطاء والعقوبات يكمله نموذجان للإلتزام (أحدهما للموظفين والآخر خاص بالطلاب) لإحترام نصوص هذا الميثاق وروحه بشكل خاص، اي مجبرون على التوقيع عليه في الأصل. في الميثاق المعتمد في أبريل 2010، تم تحديده بشكل جيد، ان صح التعبير "سطحي". "أعضاء الأسرة الجامعية، حريصون على تعزيز قواعد الآداب والأخلاقيات، يتعهدون بإحترام روح ونص هذا الميثاق. في هذا الميثاق لم يعد الترويج لهذه القواعد كافياً: من الضروري إحداث نقلة نوعية من الترقية إلى التنفيذ الفعلي

لهذه المجموعة من قبل جميع أعضاء الأسرة الجامعية. ولهذه الغاية، فإن الأداة المناسبة هي بلا شك الالتزام الشخصي والمستتير لكل عضو في الأسرة الجامعية، إلزاما كتابيا أو إلكترونيا، يتم إدخاله وحفظه في ملف كل شخص.

على هذا النحو، يشارك هذا الميثاق في نهج التسليح أو إعادة التسليح الأخلاقي والمعنوي والمهني (حسب الحالة) للمشاركين المختلفين في قطاع شهد نموا كبيرا مصحوبا ببعض الإختلالات الوظيفية، والتي يجب معالجتها بشكل عاجل.¹⁰

حتى في ميثاق ضمان الجودة لجامعة الجزائر، السطر الأول من الميثاق أو المادة الأولى إن صح القول، توصي بإحترام آداب وأخلاقيات المهنة حيث تلتزم جامعة الجزائر 1 من خلال هذا الإعلان عن " ميثاق ضمان الجودة " بما يلي : العمل في المقام الأول على احترام القيم الأخلاقية وآداب المهنة الجامعية والعالمية.¹¹ وهذا أيضا في إطار المسؤولية المجتمعية.¹² وكأنه خلية ضمان الجودة أيضا لجنة تنفيذية وتقييمية لميثاق أخلاقيات المهنة¹³، في حين مجلس الآداب وأخلاقيات المهنة هو مجلس تشريعي لقواعد أخلاقيات المهنة والآداب إن صح القول وفي نفس الوقت مجلس مراقب لتنفيذ هاته القواعد.

3. إقتراحات بعد المقارنة بين مواثيق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

1.3 إقتراحات المجلس الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

مدونة سلوك

بخصوص مدونة السلوك لقد تم اقتراح مشروع نظام داخلي نموذجي لكل مؤسسات التعليم العالي مقدم من طرف المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية في 16 جوان 2021. وحسب رأينا هذا المشروع ما هو إلا قانون تنظيمي لدستور الأخلاقيات الذي هو ميثاق الأخلاقيات الذي يحتوي المبادئ الكبرى.

إقتراحات أخرى

تم تقديم مجموعة كبيرة من الإقتراحات من جانب لجنة آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، وتم تجسيد الكثير منها من 2019 إلى 2021 و يظهر هذا من خلال تقرير مختصر حول نشاط المجلس منذ تنصيبه في أكتوبر 2019 إلى يومنا هذا فقد قدم يوم 5 جويلية 2021 أثناء انعقاد الندوة الوطنية للجامعات بكلية الطب بالعاصمة¹⁴.

إن توفر الإرادة لدى السلطات العليا وتصميم الوصاية على وضع حد للسلوكات غير المقبولة التي تعاني منها المؤسسات الجامعية دفعها إلى إحياء وتشكيل المجلس الوطني للآداب والأخلاقيات الجامعية وفق المرسوم التنفيذي لسنة 2004 للقيام بالدور المنوط به. ووفقت الوصاية بنجاح في اقتراح الأستاذ نور الدينغوالي، الأمين العام للوزارة حاليا رئيسا للمجلس نظرا لما يتمتع به من خبرة واسعة واطلاع على ما تعاني منه مؤسسات التعلم العالي ولاملكه نظرة بعيدة لحصر المشاكل واقتراح طريقة لمعالجتها.

تتمثل الطريقة باختصار:

• دراسة الوضعية الحالية لمؤسسات التعليم العالي.

• تقديم اقتراحات للمعالجة.

• اقتراح آلية للمعالجة.

لقد عكف المجلس منذ تنصيبه في أكتوبر 2019 على دراسة الوضعية الحالية للمؤسسات الجامعية عبر الوطن وما آلت إليه من سلوكات غير مجودة تسيء إلى الأسرة الجامعية برمتها.

استخلص من دراسة الوضعية الحالية التي أنشأ عدة لجان لها إلى ضرورة التكفل بما يلي:

1- ضرورة تحديث ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية لسنة 2010.

ضرورة تمكين أعضاء الأسرة الجامعية الإطلاع على النصوص والقوانين التي تمكنهم بسهولة من معرفة حقوقهم وواجباتهم نصوص وقوانين متوفرة لكنها مهمشة.

3- ضرورة وضع حد لتفشي ظاهرة السرقات العلمية التي تضرب في مصداقية التحصيل العالي في مؤسساتنا الجامعية.

4- ضرورة برمجة دروس أكاديمية لنشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية لمختلف المستويات.

5- ضرورة إنشاء لجان محلية للآداب والأخلاقيات الجامعية بصفة قانونية وإجبارية على مستوى كل المؤسسات الجامعية والبحثية.

6- أهمية إنشاء صفحة شبكائية للمجلس توطن في موقع الوزارة.

7- إعداد وثيقة عن الجامعة والمجتمع.

8- إعداد استبيان عن الحالة الراهنة لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية يوزع على كل المؤسسات الجامعية.

9- تقديم مشروع لمراجعة وتحديث المرسوم التنفيذي المتعلق بالمجلس لسنة 2004.

10- ضرورة توفر نظام داخلي نموذج للمؤسسات الجامعية والبحثية مع مراعاة خصوصية كل مؤسسة.

بعد حصر المشاكل لم يدخر المجلس أي جهد للتكفل بانجاز النقاط العشرة (10) أعلاه سواء بالتنسيق مع الندوات الجهوية الجامعية بإنشاء لجان من الخبراء تحت إشراف المجلس أو بإنشاء لجان من أعضاء المجلس.

حيث تم إنجاز مايلي:

-مراجعة ميثاق المجلس وتمت المصادقة عليه وتم طبعه وتوزيعه على كل المؤسسات الجامعية بثلاث لغات : العربية، الفرنسية، الإنجليزية. (يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس).

-إعداد تطبيق رقمي على نظام الأندرويد من طرف لجنة خبراء من الندوة الجهوية الجامعية للغرب لتمكين أعضاء الأسرة الجامعية من التوصل بسهولة وبأسلوب سلس إلى النصوص والقوانين التي تمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم (يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس).

- صدور القرار الوزاري رقم 1082 يتم ويحدث القرار المماثل لسنة 2016 (يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس).

-لقد تم إعداد تطبيق رقمي على نظام الأندرويد من طرف لجنة خبراء من الندوة الجهوية الجامعية للشرق؛ لوضع حد لتفشي ظاهرة السرقات العلمية والوقاية منها وهي الظاهرة التي تضرب في مصداقية التحصيل العلمي في مؤسساتنا الجامعية (يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس).

-الشروع في إعداد دروس أكاديمية لنشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية لمختلف المستويات ليسانس- ماستر-دكتوراه من طرف لجنة خبراء من الندوة الجهوية الجامعية للوسط.

- صدور القرار الوزاري رقم 991 لإنشاء لجان محلية للآداب والأخلاقيات الجامعية بصفة قانونية واجبارية على مستوى كل المؤسسات الجامعية والبحثية (يمكن الاطلاع عليه في موقع المجلس ولقد تم فعليا إنشاء هذه اللجان وتم تنظيم لقاءات جهوية لها في شهر مارس 2021؛ لسماع انشغالاتهم وتوضيح دورهم وطريقة عملهم واقتراح المجلس الوطني نظام داخلي نموذج لكل اللجان الجامعية وتم التأكيد على دورهم في نشر ثقافة الآداب والأخلاقيات الجامعية باستخدام المواد التي وفرها المجلس الوطني لهم (ميثاق المجلس، أعمال لجان الخبراء في الندوات الجهوية الجامعية) كما تم التأكيد على أن اللجان الجامعية للآداب والأخلاقيات الجامعية هي لجان استشارية لدى مديري المؤسسات الجامعية كما هو الحال للمجلس الوطني فهو هيئة استشارية لدى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

-إنجاز صفحة شبكائية للمجلس موطنة في موقع الوزارة تشتمل على كل الأعمال والنشاطات المنجزة من طرف المجلس.

-إنجاز وثيقة عن الجامعة والمجتمع.

-تحليل نتائج الإستبيان عن الحالة الراهنة لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية الذي تم توزيعه على كل المؤسسات الجامعية¹⁵.

- أما فيما يخص مشروع تعديل وتحديث المرسوم التنفيذي المتعلق بالمجلس لسنة 2004 فهو في قيد الانتظار لأسباب قانونية.

- فبعد تنصيب اللجان الجامعية في مارس 2021 طرحت عدة مسائل تتعلق بالإحالة خاصة، واقتراح المجلس مشروع منشور وزاري لرفع اللبس وتسهيل عمل الجان (قيد الصدور).

-إنجاز مشروع نظام داخلي نموذج لكل المؤسسات الجامعية (قيد الصدور).

من المهم الإشارة إلى أن الوثائق والنصوص التي أعدها المجلس، في الفترة من أكتوبر 2019 إلى يومنا هذا سواء تحت رئاسة الأستاذ نور الدين غوالي حتى 18 نوفمبر 2020 أو تحت رئاسة الأستاذ عبد الحفيظ مقران، تم إنجاز هذه الوثائق: بالاعتماد على النصوص القانونية والتشريعية الرسمية، بمشاركة ومساهمة وموافقة جميع أعضاء المجلس، في جو ودي، تسوده المسؤولية والحرص على تشخيص الداء واقتراح العلاج.

2.3 اقتراحات من خلال مقارنة بين مختلف المواثيق لدول العالم

أولا مقارنة بين مختلف المواثيق (دول الجوار، الدول العربية، الدول الغربية) حسب درجة تصنيف جامعات هذه الدول.

الميثاق الجامعي التونسي :

بعد دراستنا للميثاق ليس هناك إختلاف كبير بين الميثاق الجامعي التونسي الذي سنته الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية بالتعاون مع مؤسسة روزا لكسمبورغ والميثاق الجزائري الجامعي في 2010، إذ أنه تكلم فقط عن الواجبات والحقوق لمختلف فاعلي الأسرة الجامعية كما عرف القليل من مبادئ الأخلاقيات الجامعية، كما أنه من خلال الميثاق نرى أنه منحاز نوعا ما لإيديولوجية و تكلم كثيرا من الجانب السياسي.حتى من جانب المقترحات أو المحتوى فهو متشابه كثيرا. رغم هذا نقول أنه ميثاق جيد أما ميثاق 2021 الجزائري هو محين وأفضل من حيث أنه تكلم على العقوبات والأخطاء في الباب الثالث والالتزام بالتوقيع في الباب الرابع.

أما من حيث الموقع الخاص باللجنة وصفحة الفيسبوك التونسية فنرى أنها نشطة بكثير بخصوص نشر المقالات في الموقع إلخ، فعلى اللجنة الجزائرية أيضا إنشاء صفحة في رسمية في الفيسبوك وموقع خاص ينشر مقالات دورية لما لا.

ميثاق أخلاقيات المهنة لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم بجامعة الملك عبد العزيز نذكر أن جامعة الملك عبد العزيز صنفَت الأولى عربيا في 2021¹⁶

الواجبات والحقوق تشبه كثيرا، وتتغير قليلا لأنها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر في هذه المواثيق.

ولعل ما أثار إنتباهنا هو الملحقات (الآلية الخاصة بتفعيل العمل بالميثاق)¹⁷

فعلا لقد قام واضعوا هذا الميثاق بشيء جيد جدا وأصيل وهو مراحل يمكن إتباعها لتحقيق الإلتزام بالميثاق ومنه قواعد الآداب عكس الميثاق الجزائري الذي ربما حتى في نسخته 2021 لم يبين الآليات التي يجب إتباعها لتحقيق الإلتزام بالميثاق، فقد وضع فقط ملحق التوقيع، ولم يتم التوقيع عليه لحد الآن في 2021 من طرف الأسرة الجامعية ولا نعلم ما هي إجراءات وآليات معاقبة عضو هيئة التدريس الذي يتعدى حدوده ويخترق ميثاق الأخلاقيات الجامعية.

أولاً: الإجراءات اللازمة:

1. تلزم الجامعة جميع الكليات والأقسام بالعمل به وفق الإجراءات التي تحفظ هيئته.
2. تزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم بنسخة من ميثاق الشرف ليتمكنوا من الرجوع إليه والإفادة منه.
3. تشكيل لجنة تأديب تتكون وفقاً لأحكام المادة (86) من (اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم). وتكون مهمتها النظر فيما يصل إليها من مخالفات قد تصدر عن الأعضاء، أو شكاوى، أو من خلال اطلاعها على ملفات أخلاقيات المهنة بالكليات، ثم التوصية بما تراه مناسباً من إجراءات وعرضها على مدير الجامعة أو من ينيبه للتوجيه بما يراه.
4. تناقش اللجنة ما يرفع لها من كليات الجامعة أو من عضو هيئة التدريس من اقتراحات تخص تطوير العمل بالميثاق.
5. تقوم اللجان المعنية بإعداد هذا الميثاق بدراسته دورياً وتطويره وإضافة ما يحتاج إليه من قيم وأخلاقيات ومسؤوليات وواجبات لم تكن قد ذكرت من قبل، لتتلاءم مع احتياجات الواقع من خلال ما ورد إليها وما ذكر في البند السابق.
6. تضاف صفحات خاصة للملف الأكاديمي لعضو هيئة التدريس الموجود بالقسم العلمي تبين مدى التزامه بالميثاق أو مخالفته له.

ثانياً: المخالفات التي تقع بشأن الميثاق

بما أنه قد اتفق على أن هذا الميثاق هو بمثابة عقد اجتماعي بين كافة أركان العملية التعليمية ويساهم في رفعة الجامعة وتحقيق رؤيتها ورسالتها بما يعود بالفائدة على المجتمع بأكمله، فإن الخروج عليه يعد عائقاً لمسيرة التقدم ويؤثر على سمعة الجامعة والعاملين بها. ويقترح أن تكون الآلية كما يلي:

1. عند وقوع الضرر على أحد الأعضاء، ترفع شكواه مباشرة إلى رئيس القسم مدعماً بطلبه بالأوراق التي تثبت كلامه، ويحيلها رئيس القسم إلى عميد الكلية.
2. على العمداء أن يبلغوا مدير الجامعة بناءً على ما يصلهم من رؤساء الأقسام أو ما يلاحظونه هم عن كل ما يقع من عضو هيئة التدريس ومنفي حكمه من إخلال بالواجبات المطلوبة أو أي مخالفات أخرى بشأن هذا الميثاق.

ثالثاً: آلية العمل عند وقوع التجاوزات

من الضروري وجود إجراءات واضحة ومتدرجة لردع المخالف بما يتناسب مع عدة اعتبارات مثل

طبيعة المخالفة وجسامتها، ومعدل تكرارها من نفس الشخص والظروف والملابسات التي توضح مدى تعدد المخالف أو عفويته.

1. إذا صدر من أحد أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ما يُعتقد أنه مخل بواجباته يتولى أحد العمداء مباشرة التحقيق معه بتكليف من مدير الجامعة ويقدم للمدير تقريراً عن نتيجة التحقيق ويحيل مدير الجامعة المحقق معه إلى لجنة التأديب إذا رأى موجبا لذلك.
 2. لمدير الجامعة أن يوجه تنبيهاً إلى عضو هيئة التدريس ومن في حكمه الذي يخل بواجباته ويكون التنبيه شفوياً أو كتابياً ولمدير الجامعة توقيع عقوبتي الإنذار واللوم على عضو هيئة التدريس وذلك بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسبباً ونهائياً.
 3. لمدير الجامعة أن يصدر قراراً بإيقاف أي من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم عن العمل إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن 3 أشهر إلا بقرار من لجنة التأديب ويجوز تمديد مدة أو مدد الإيقاف مدة أو مدداً أخرى حسبما تقتضيه ظروف التحقيق بشرط ألا تزيد مدة الإيقاف في كل مرة عن سنة واحدة.
 4. يبلغ مدير الجامعة عضو هيئة التدريس ومن في حكمهما، المحال إلى لجنة التأديب بالتهمة الموجهة إليه وصورة من تقرير التحقيق وذلك بخطأً بمسجل قبل موعد الجلسة المحددة للمحاكمة بخمسة عشر يوماً على الأقل.
 5. لعضو هيئة التدريس ومن في حكمه المحال إلى لجنة التأديب الاطلاع على التحقيقات التي أجريت في الأيام التي يعينها المدير.
- تنظر لجنة التأديب في القضية المحالة إليها وفق الآتي:
- أ. يتولى سكرتارية اللجنة موظفٌ يختاره رئيس اللجنة.
 - ب. تعقد اللجنة اجتماعاتها بناءً على دعوة الرئيس ويبلغ المُحَقَّق معه كتابة بخطاب مسجل بالحضور أمام اللجنة لسماع أقواله ودفاعه.
 - ج. تعقد اللجنة جلساتها بحضور المحقق معه أو وكيل عنه. فإذا لم يحضر أو وكيله جاز النظر في القضية وتتم إجراءات التحقيق والنظر في القضية بسرية.
 - د. للجنة الحق في أن تستمع لأقوال الشهود عند الاقتضاء.
 - هـ. تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية ولا تصح اجتماعاتها إلا إذا حضر جميع أعضائها وترفع اللجنة قراراتها إلى مدير الجامعة ضمن محضر مرفق به ملف القضية خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ إحالة المحقق معه إليها للمصادقة عليه وفي حال عدم مصادقة مدير الجامعة على قرار اللجنة، يعاد للجنة مرة أخرى فإذا بقيت اللجنة على رأيها يرفع الأمر إلى مجلس الجامعة وقراره في ذلك نهائي. ويقوم مدير

الجامعة بإبلاغ قرار اللجنة فور صدوره إلى عضو هيئة التدريس ومن في حكمه ب خطاب مسجل. ز. يجوز لعضو هيئة التدريس ومن في حكمه الطعن في القرار ب خطاب يرفعه إلى مدير الجامعة في مدة ثلاثين يوماً على الأكثر من إبلاغه بقرار اللجنة وإلا أصبح القرار نهائياً. وفي حال وصول الطعن قبل انتهاء المدة المحددة يعيد مدير الجامعة القضية إلى لجنة التأديب للنظر فيها مرة أخرى فإذا بقيت اللجنة على رأيها يتم الرفع إلى مجلس الجامعة، ويكون قرار مجلس الجامعة نهائياً.

ميثاق أخلاقيات بعض دول الغربية :

فرنسا :

لقد بحثنا على ميثاق الأخلاقيات و آداب المهنة الجامعية في فرنسا، و صراحة بدون عاطفة أو إنحياز ، الجزائر أفضل منها من حيث إعداد وثيقة وطنية تشمل كل الجامعات و مجلس وطني ، نتكلم من حيث الترتيب. بخصوص الميثاق الفرنسي ليس هناك قانون موحد يحكم و يبين الإجراءات المهنة الجامعية، فهناك قوانين عدة في فرنسا تحكم هذا المجال و منها Code de l'éducation، Code de déontologie de la fonction publique ... etc

وكل جامعة حرة في صياغة ميثاقها، فمثلا وجدنا جامعة Poitiers صاغت ميثاقها الخاص بها.¹⁸ هناك هيئة وطنية تم إنشائها في 2018 تشبه المجلس الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة في الجزائر، وهي هيئة الآداب الفرنسية التابعة لوزارة التعليم الفرنسي Collège de déontologie. لكن ببحثنا في الموقع لم نجد ميثاق يحكم كل الجامعات الفرنسية.¹⁹ لكن بخصوص احترام القواعد القانونية في هذا المجال، فالجامعات الفرنسية من الأفضل في العالم، فالقانون الخاص بالموظفين في القطاع العمومي بخصوص الآداب، وكل هذه القواعد، هي محترمة من الشعب الفرنسي والموظفين الفرنسيين، لأنه بلد القوانين والتطبيق الصارم للقوانين.

الخاتمة:

القواعد والمواثيق المتعلقة بالآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية موجودة في الجزائر، لكن مدى الالتزام بهذه القواعد هو الإشكال الحقيقي. فالتوقيع الروحي والمعنوي والتفهم أن التقيد بهذه القواعد هو الذي سيرفع من قيمة الجامعة الجزائرية ويجعلها تصنف مع أحسن الجامعات المصنفة في العالم ومن ثم ازدهار المجتمع والوطن.

- النشر بقوة في كل مكان لميثاق آداب وأخلاقيات المهنة ونشره عبر كل وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.
- مناقشة الموضوع مع الطلبة وخاصة على مجموعات فايبر واتساب فايسبوك في التواصل الاجتماعي اين يمكن للطلبة وكل الفاعلين تقديم آرائهم حول الموضوع لتحسين الميثاق أكثر فأكثر.

- مقارنة الموائيق والتجارب الدولية من حين لآخر، خاصة الجامعات المصنفة في المراتب الأولى في العالم.
- هناك من إقترح في الدول الغربية فكرة تقييم الطلبة للأستاذ، شخصياً أرى أنها فكرة جيدة لو كان التقييم موضوعي وغير مبني على تصفية حسابات أو حسابات شخصية أين يصبح الطالب الغير راضي على علاماته، يضع تقييم غير موضوعي للأستاذ.. طبعاً ليس تقييم يؤخذ بجدية كبرى، لأنه مجموعة من أسئلة يستطيع الطالب وضع علامة عليها وحتى الأستاذ له حق الرد أمام لجنة تقييم في كل سنة ومنه يستطيع تحسين مستواه في كل مرة. هي فكرة جيدة لو كانت مدروسة وموضوعية وهي فكرة للنقاش ويجب دراستها جيداً، خاصة أن المدارس الكبرى والخاصة تعمل بها، حيث نستطيع مثلاً إضافة القسم في ورقة التقييم هذه، أين يتعهد الطالب بقول الحق ويقسم بالله العلي العظيم أن يقول إلا الحق. طبعاً أن تكون لجنة محلفة كذلك وليس لتوبيخ الأستاذ، بل لتقديم نصائح في فائدته إن كانت آراء سلبية حقيقة، أم آراء إيجابية إعطائه تقييم جيد كل سنة أو ترقية لما لا. لكن يكون تقييم محلف وموضوعي.
- وضع دراسة مسحية كما عملتها مجموعة من الطلبة في الإمارات، لمدى درجة إلتزام الأستاذ الجامعي بميثاق أخلاقيات الجامعة. (درجة التزم أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر الطالبات)²⁰: واشتملت الدراسة على قسمين تضمن الأول منها متغيرات الدراسة (الكلية؛ المستوى الدراسي). أما القسم الثاني فقد أشتمل على ثلاث مجالات: هي مجال العلاقات الإنسانية مع الطلاب واشتمل على (8) فقرات، ومجال أخلاقيات المهنة المتعلقة بعضو هيئة التدريس واشتمل (11) فقرة؛ ومجال الصفات الشخصية لعضو هيئة التدريس واشتمل على (16) فقرات؛ ويقابل كل عبارة من العبارات قائمة تدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي؛ تحمل العبارات التالية: (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً). وقد تم إعطاء كل عبارة من عبارات الاستبانة درجة لتتم معالجتها إحصائياً.²¹

الهوامش:

1- قواسمي رشيدة، أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقة العلمية من منور القرار الوزاري رقم 933 في الجامعة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مقال منشور بتاريخ 2020/09/30، العدد الرابع، ص 134-150.

2- نفس الشيء بالنسبة للميثاق الجامعي التونسي، فهو يتقيد بهذا الإعلان العالمي، إذ أن هذه المواثيق (مواثيق الآداب وأخلاقيات المهنة) تتقيد وتتبنّى من هذا الإعلان العالمي حسب المعايير الدولية التي حددها.

3- زينب عواد مفلح درويش، درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر الطالبات، المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد (43) العدد (2) يوليو 2019، ص 7.

4- زينب عواد مفلح درويش، مرجع سابق، ص 7.

5- تم التأكيد بقوة على الحاجة إلى وضع ونشر ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2001 وفي عام 2004 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-180 المؤرخ في 23 جوان 2004، تم إنشاء المجلس الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في أفريل من سنة 2010، وضع المجلس الوطني المذكور أعلاه ميثاقا لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

6- التوقيعات

نموذج رقم 1 (خاص بالموظفين)

نموذج رقم 2 (خاص بالطلبة)

يمكن الرجوع إلى روابط الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الجزائري . :

https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/خاص_بالموظفين.pdf

https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/خاص_بالطلبة.pdf

<https://www.mesrs.dz/ethiqueetdeontologie>

7-Conférence : « L'éthique du numérique » Professeur, Cherif Bennadji. Voir <https://www.youtube.com/watch?v=-hD9Hahgu5I>

8- <https://www.mesrs.dz/ar/fautes-sanctions>

9-La présence de dispositions pénales dans ce type de charte pourrait surprendre, assurément. Ces dernières participent en effet de la Hard law alors que les règles de l'éthique et de la déontologie relèvent traditionnellement de la Soft Law.

10-Conférence : « L'éthique du numérique » Professeur, Cherif Bennadji.

<https://www.youtube.com/watch?v=-hD9Hahgu5I>

11-https://www.univalger.dz/images/master_page/AQ/charte_AQ_Universite_Alger1-AR.pdf

12-http://droit.univ-alger.dz/pdf_2018/assu_qualite/activ_aq.pdf أنظر تقرير نشاط خلية

ضمان الجودة 2014 2015

13- رجعية خلية ضمان الجودة : تتركز لجنة ضمان الجودة في مباشرة أعمالها على:

المرجع الوطني لضمان الجودة.

ميثاق ضمان الجودة لجامعة الجزائر 1.

ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية.

<http://droit.univ-alger.dz/?page=17>

14-<https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/>

تقرير مختصر حول نشاط 20% المجلس منذ 20% تنصيبه 20% 15 جويلية 2021.pdf

15- وليد بشيشي، أثر أخلاقيات مهنة التدريس على إدارة جودة التعليم العالي حسب وجهة نظر الهيئة التدريسية دراسة تطبيقية على مجموعة من الجامعات الجزائرية، مجلة بحوث جامعة الجزائر 1، تاريخ النشر 2018/08/21، العدد 13، ص 58-84.

16- <http://alamarabi.com/2021/08/2021-تصنيف-كيو-إس-للجامعات-العربية->

17- ميثاق أخلاقيات المهنة لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم بجامعة الملك عبدالعزيز ص 15-17.

18-<https://www.univ-poitiers.fr/wp-content/uploads/sites/10/2019/03/charte-deontologie-ethique.pdf>

19-[https://www.enseignementsup-](https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/sites/default/files/content_migration/document/Rapport_activite_College_Deontologie_1198581.pdf)

[recherche.gouv.fr/sites/default/files/content_migration/document/Rapport_activite_College_Deontologie_1198581.pdf](https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/sites/default/files/content_migration/document/Rapport_activite_College_Deontologie_1198581.pdf)

20- د. زينب عواد مفلح درويش، درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطات بن عبد العزيز بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر الطالبات، المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد (43) العدد (2) يوليو 2019.

21- أنظر الجداول : 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11. د. زينب عواد مفلح درويش، درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطات بن عبد العزيز بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر الطالبات، المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد (43) العدد (2) يوليو 2019، ص 16 و 23.